سعيد صالح، وهو من ابناء القرية (**جيروزاليم بوست**، ٤/٦/١٩٨٩). وفي الخليل، سيّر المستوطنون دوريات راجلة أخذت تجوب الشوارع الرئيسة بصورة منتظمة؛ بينما تولى آخرون، في قوافل مسلّحة، أعمال حراسة الطرق التي تربط الخليل بالمستوطنات المجاورة. وانشأوا شبكة هواتف «ساخنة» لانذار المستوطنين فيها عند حدوث أي طارىء. وكوّنوا، داخل المستوطنات ذاتها، ميليشيات منظّمة زوّدت بأسلحة وأجهزه متطوّرة. وأدّى العنف المتزايد للمستوطنين الى جعل مدينة الخليل، ومدن أخرى غيرها، «خارجة عن سيطرة جهة معيّنة، وتعيش حالة من عدم الانضباط». وعلّق مصدر اسرائيلي على ذلك بـ «ان الخليل مدينة لا سيطرة لأحد عليها» (جورج موفيت، «المستوطنون يتحوّلون الى كابوس على الجيش الاسرائيلي»، **القبس**، ١٧ ـ ١٨/٦/١٩٨٩؛ نقلاً عن **كريستيان سيانس مونيتور**، بدون ذكر تاريخ النشر). وأصبحت الخليل هدفاً دائماً للمستوطنين من كريات أربع المجاورة، الذين شنّوا عليها غارات عدة في الآونة الاخيرة، ويحاولون، باستمرار، اثبات قدرتهم على الحركة والتنقل، داخل المدينة كيفما يحلو لهم. وقالت مصادرهم انهم لن يرضوا بأقل من طرد جماعي للعرب من الخليل (هال، **مصدر سبق ذكره**).

تمادى المستوطنون في تطبيق شعارهم «تنفيذ القانون بأيديهم»، بحجة عجز الجيش الاسرائيلي عن تطبيق القانون في المناطق المحتلة. ووصل بهم الامر حد الاعتداء على بعض الجنود، وعلى أوساط اسرائيلية اخرى. فضربوا نشطاء في حركة «السلام الآن» الاسرائيلية كانوا يحاولون ايصال مواد غذائية وطبية الى اطفال فلسطينيين في مخيمات اللاجئين في قطاع غزة (موفيت، **مصدر سبق ذكره**).

شكّل العنف المتزايد للمستوطنين كابوساً حقيقياً للجيش الاسرائيلي الذي «بات مضطراً، وهو يخوض معركة ضد الانتفاضة الفلسطينية، الى [منعهم] من القيام بعمليات وهجمات ضد العرب». وأدّى هذا الى تصاعد الحرب الكلامية بين المستوطنين والجيش. واتهم ضباط كبار المستوطنين «باعاقة مهمة الجيش في اخماد الانتفاضة». وحذّروا من ان الاعمال الانتقامية ضد قرى عربية «سوف تؤدي الى قيام الفلسطينيين بشنّ غارات مماثلة على المستوطنات اليهودية» (**المصدر نفسه**). وتعتقد أوساط أخرى بعكس ذلك. وقالت ان الجيش الاسرائيلي ساهم في عمليات المستوطنين ضد العرب، أو هو غضّ النظر عن بعض تصرّفاتهم. من ذلك، مثلاً، قيام مستوطنين بتسيير دوريات داخل الخليل، اصطدم بعضهم بفلسطينيين رشقوهم بالحجارة ولم تقم قوات الجيش الاسرائيلي، التي وصلت المكان بعد ذلك، بمنع المستوطنين عن متابعة دورياتهم التي ضمّت من ٤ ـ ٥ سيارات تقل كل منها أربعة ركاب، وتقوم بعملية مراقبة. وردّ مصدر رسمي على هذا الاتهام بقوله: «ان الدوريات لم تنظم [عملها] مع الجيش» الذي اذا واجه مجموعة منظّمة في شكل دورية، ولم تبد تعاوناً معه، قام بتفريقها. وأضاف: «لم يجر تعاون بين الدوريات والجيش؛ ولم يقدم طلب واحد بهذا الشأن» (جوشوا بريليانت، «المستوطنون يسيّرون دورياتهم الخاصة في الخليل وجوارها»، **جيروزاليم بوست**، ١٥/٦/١٩٨٩). وأكدت أوساط الجيش انها ستتولى معاقبة الذين يخرقون القانون وينتهكونه؛ بينما أكدت مصادر فلسطينية ان الجنود الاسرائيليين يقفون، في غالب الاحيان، غير مبالين لمهاجمة المستوطنين للعرب (هال، **مصدر سبق ذكره**).

ازاء هذه الوقائع، اضطرت الاوساط السياسية الاسرائيلية الى اعلان ادانتها ومعارضتها لاعمال المستوطنين، التي تعتبر، أساساً، تطاولاً على نفوذها هي وسلطتها في المناطق المحتلة، فدان رئيس الحكومة، اسحق شامير، أعمال المستوطنين ضد العرب. وأبلغ الى اجتماع الحكومة الاسبوعي ان «ليس من حق أحد أخذ القانون بيديه». لكنه استدرك: «هذا لا يعني انه لا يحق لاحد ان يدافع عن نفسه؛ ولكن ينبغي ان يكون ذلك عبر القنوات القانونية فقط» (آشر وولفيش، «شامير والحكومة يدينان عنف المستوطنين»، **جيروزاليم بوست**، ٥/٦/١٩٨٩). وندّد القائم بأعمال رئيس الحكومة وزير الخارجية، شمعون بيرس، بأحداث العنف التي قام بها مستوطنون في المناطق المحتلة، وقال انهم «يجعلون الحياة مستحيلة» (**المصدر نفسه**، ٢٠/٦/١٩٨٩). أمّا وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، فقد أصدر بياناً حادّ اللهجة، جاء فيه ان لدى الجيش الاسرائيلي أوامر بتقديم أي